

## فلسفة الاحتلال السوري: لا يوجد سقف زمني لوجود القوات السورية في لبنان

### إذ لم يأت الطائف على كلمة «خروج»

#### قراءة سورية لردود الفعل اللبنانية على حديث الأسد لـ (١-٢)

دمشق: ابراهيم عوض

أثار الحديث الذي أدلى به الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد إلى «الشرق الأوسط» ردود فعل واسعة لدى عدد كبير من المسؤولين والقياديين والسياسيين والمحللين والكتّاب ومختلف الأحزاب والتيارات في لبنان. وقد تفاوتت التعليقات على ما جاء في الحديث، خصوصاً في موضوع العلاقات اللبنانية السورية، بين مرحب ومثن ومتحفظ ومنقذ ومعترض. وثمة من حمل عليه بعنف وصل إلى حد المطالبة بتدخل الأمم المتحدة والدول الكبرى لثني الرئيس السوري عن بعض طروحاته التي تتعلق باتفاق الطائف.

«الشرق الأوسط» رصدت أبرز ما جاء في هذه التعليقات وحملتها إلى أكثر من مسؤول ومحلل سياسي سوري للوقوف على آرائهم والاستماع إلى توضيحاتهم. وفيما يلي القسم الأول من الردود السورية على الأسئلة التي تم طرحها والتي تركزت بمجملها حول اتفاق الطائف لما استأثر به هذا الموضوع من اهتمام لدى غالبية الذين تناولوا حديث الرئيس الأسد. اعتبر البعض رؤية الرئيس الأسد لاتفاق الطائف مختلفة عن المفهوم اللبناني لهذا الاتفاق لجهة ربطه الوجود السوري بالسلم الأهلي وبموضوع الحرب والسلام مع إسرائيل فيما وثيقة الطائف نصت على إعادة تمركز القوات السورية بعد سنتين من إقراره.. بداية.. ما هو التفسير السوري لمفهوم السلم الأهلي وما الفرق بينه وبين الوفاق الوطني؟ عن هذا السؤال أجاب مصدر سوري مطلع قائلاً: كانت المهمة الأساسية للجيش السوري عندما دخل إلى لبنان إعادة السلم الأهلي ومن ثم الحفاظ عليه وهذه مهمة القوات السورية التي تؤديها حتى اليوم. اتفاق الطائف فرض طريقة حفظ السلم الأهلي فتم توحيد بروت وجمع سلاح الميليشيات اللبنانية وبناء الجيش اللبناني بعد ذلك الاتفاق وهذا ما أتاح حفظ السلم الأهلي. هناك من يقول اليوم أن مهمة القوات السورية انتهت ولم تعد لها أي وظيفة لأن السلم الأهلي تحقق. وفي المقابل هناك من يخالف هذا الرأي ويقول إن هذه الوظيفة موجودة لكنها غير منظورة من منطلق أن السلم الأهلي حاصل لأنه مفروض. ويتساءل هؤلاء: هل هناك من يستطيع ضمان بقاء الأمور على ما هي عليه في حال خرج السوريون خصوصاً في ظل الأوضاع الداخلية والخارجية السائدة؟ ويستطرد المصدر السوري المطلع قائلاً: السلم الأهلي لا يتحقق فعلاً إلا من خلال الوفاق الوطني، وهذا الأخير ليس من مهام القوات السورية بل يقع على عاتق اللبنانيين، فيما سورية تتولى الدعم السياسي له. يقول المعارضون إن الوفاق الوطني يتحقق من خلال تشكيل حكومة وفاق وطني وهذا ليس صحيحاً تماماً.. فلو كان الوفاق الوطني موجوداً لما كان هناك داع للحديث وللمطالبة بتشكيل حكومة وفاق وطني. ففي سورية، ولأن الوفاق الوطني في أقوى حالاته، لا يوجد تحديد ضمن الحكومة أو القيادة القطرية لأعداد الوزراء أو أعضاء القيادة الذين عليهم أن يكونوا من هذه الطائفة أو تلك أو من هذه المنطقة وغيرها. وهناك تفاوت في التمثيل في كل حكومة جديدة حتى في القيادة لأن الوفاق الوطني يتم من خلال المجتمع كله وليس من خلال الحكومة فقط. ولا بد من التذكير أخيراً بأن الرئيس الأسد لم يقدم في حديثه لـ«الشرق الأوسط» تقييماً لحالة السلم الأهلي إذ أن هذا شأن لبناني. وسورية تقيم هذا الوضع من خلال تقييم اللبنانيين الذي يحدد ما إذا كان السلم الأهلي قد تحقق فعلاً أم لا. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك فريقاً من اللبنانيين، خصوصاً بين الزعامات المارونية، لا يزال يعطي تقييماً سلبياً لحالة السلم الأهلي في لبنان حيث يعتبر أن السلم الأهلي لم يتحقق في لبنان حتى الآن. وعن الربط بين اتفاق الطائف والوجود السوري والقول بأن إعادة تمركز القوات السورية بقيت حبراً على ورق، هذا الاتفاق الذي أقر بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٩ وصدقه مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩ قال المصدر السوري المطلع:

بالنسبة لاتفاق الطائف.. من المؤكد أن المطالبين بإعادة تمركز القوات السورية لم يقرأوا اتفاق الطائف جيداً. فإعادة التمركز أنت ضمن القسم المخصص لبسط سيادة الدولة اللبنانية التي لا تكتمل إلا بعدد من الشروط منها جمع السلاح من الميليشيات غير اللبنانية وكذلك عودة المهجرين. وهذا كله لم يحصل حتى اليوم. كما أن تحديد إعادة التمركز بعد سنتين من تشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية دستورياً جاء بناء على تقدير واضعي النص الذين اعتبروا أن هذه المدة كافية لكي تنشأ حكومة الوفاق الوطني وتستقر ويجري العمل بالإصلاحات السياسية من جهة ويتم جمع السلاح غير اللبناني وعودة المهجرين من جهة أخرى. لكن تبين فيما بعد أن هذه المدة لم تعد كافية لأن أياً من هذه النقاط لم يكتمل تنفيذه حتى الآن.

وعن تفسيره لإقرار بعض المعارضين على الوجود السوري في لبنان مواربة بعدم تحقق الشروط التي وضعها اتفاق الطائف لتنفيذ إعادة التمركز وتحميلهم السوريين قسطاً من المسؤولية في ذلك إضافة إلى اعتبار فريق منهم أن دور سورية في تحقيق الوفاق الوطني ودورها كوسيط انهار بفعل وجود جيشها والدور الذي لعبه أثناء الحرب وتدخل بعض أجهزتها في السياسة الداخلية، كرر المصدر السوري المطلع ما قاله سابقاً من أن سورية تستطيع فرض السلم الأهلي ولكنها لا تستطيع فرض الوفاق الوطني الذي هو من مهام اللبنانيين. ولفت إلى أن سورية هي التي حفظت وتحتفظ التوازن اللبناني مما يعني أن تحقيق الإجماع عليها وعلى دورها يتطلب حساً وطنياً راقياً لا حساً طائفياً وبالتالي فإن الانقسام على الدور السوري هو انقسام بين أشخاص يدعون للوطن وأشخاص يدعون للطائفية. من جهته تناول محلل سياسي سوري بالعرض والتحليل والتوثيق ما أثير من نقاط وطرح من تساؤلات حول اتفاق الطائف وموقف الرئيس الأسد منه فقال: كثيراً ما تتم قراءة اتفاق الطائف بصورة مجتزأة عبر التركيز على القسم المتعلق بموضوع إعادة تمركز الجيش السوري في لبنان من دون النظر إلى الأقسام الأخرى.. فبالعودة إلى اتفاق الطائف نجد أن الفقرة التي تناولت موضوع إعادة تمركز الجيش السوري جاءت ضمن القسم الثاني من الاتفاق المخصص لبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية ونصت على ما يلي: «وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في شهر البيدر حتى خط حمانا المديرع عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

ويخلص المحلل السياسي السوري من هذه القراءة ليقول: يبين هذا النص أن دور القوات السورية خلال السنتين التاليتين لتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية ارتبط ببسط سيادة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية وشروط تلك السيادة. أي أن وجود الجيش السوري ارتبط بتشكيل حكومة الوفاق الوطني أولاً واستمرارها في عملها المعبر عن تسميتها لمدة سنتين على الأقل وكذلك إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية ثم العمل بها لمدة سنتين على الأقل. كما أعطى مدة السنتين أيضاً لبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل هناك حكومة وفاق وطني في لبنان؟ وهل يتم العمل بالإصلاحات السياسية؟ وهل تم بسط سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية؟ للحصول على إجابة متأنية لابد من التوقف عند هذه النقاط بالتفصيل: لنتوقف أولاً عند السلم الأهلي الذي شكل تحقيقه المهمة الأساسية للجيش السوري لدى دخوله إلى لبنان عام ١٩٧٦ أي قبل اتفاق الطائف بثلاث

عشرة سنة. يشكل حفظ السلم الأهلي المرحلة الأولى على مسار تحقيق الوفاق الوطني.. بعض اللبنانيين يقول حتى اليوم ان هذا السلم الأهلي لم يتحقق حتى الآن. أذكر من هؤلاء مثلاً رئيس الرابطة المارونية حارث شهاب الذي أكد ذلك في مقالة نشرت في صحيفة المستقبل في ٢٠١٣/٢/٢٠ ثم كرر مقولته تلك في لقاء له بعد يومين مع محطة LBCI. والمفارقة أن هذا «البعض» الذي يطالب بإعادة تمركز الجيش السوري يؤكد في الوقت نفسه أن المهمة الأصلية التي دخل الجيش السوري من أجلها إلى لبنان لم تكتمل بعد.

لنأت الآن إلى حكومة الوفاق الوطني.. هناك من يقول ان حكومة الوفاق الوطني موجودة اليوم كما أن هناك من يعتبرها غير موجودة ومما يثير العجب هنا أن المطالبين بإعادة تمركز الجيش السوري هم القائلون بأن حكومة الوفاق الوطني غير موجودة وفي ذلك تناقض واضح مع اتفاق الطائف إذ أن إعادة التمركز مرهونة بتحقيق حكومة الوفاق الوطني إضافة إلى شروط أخرى، وفي الواقع فإن اعتبار البعض أن حكومة الوفاق الوطني غير موجودة مرده إلى أن قسماً من اللبنانيين آثر مقاطعة «دولة الطائف» فأخطأ بذلك خطأ استراتيجياً وها هو اليوم يأتي مطالباً بضرورة تشكيل مثل هذه الحكومة التي يرى أنه يجب أن يمثل فيها مباشرة، متجاهلاً أن تحقيق هذا الأمر يتطلب الإقبال على حالة وفاق وطني تسود في المجتمع ككل تتحقق عبر قبول هذا القسم من اللبنانيين باتفاق الطائف، مما يستدعي الاعتراف والمشاركة في مؤسسات الدولة القائمة ووقف مقاطعته للانتخابات النيابية القادمة، مفتتحاً ذلك بالإعلان عن قبوله بمن يمثلون طائفته في الحكومة الموجودة اليوم كخطوة أولى على طريق تحقيق الوفاق الوطني. وهذا يعني مثلاً أن يقبل الموارنة اليوم بأن ممثلهم في الحكومة يمثلونهم فعلاً حتى تكون الحكومة حكومة وفاق وطني وذلك على طريق تحقيق وفاق المجتمع اللبناني ككل وكلنا أمل أن يتحقق هذا في أقرب وقت.

وعن الإصلاحات السياسية وعلاقتها بإعادة تمركز القوات السورية أوضح المحلل السياسي السوري أن الإصلاحات السياسية واردة في نص اتفاق الطائف ضمن القسم الأول الذي خصص للمبادئ العامة والإصلاحات، وفي البند الثاني منه حيث نقرأ منه الفقرات التالية: ٢ – الإصلاحات السياسية: الفقرة أ – مجلس النواب: البند ٤ – الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

الفقرة ز – إلغاء الطائفية السياسية: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وتشكل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية: أ – إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين من دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب – إلغاء ذكر المذهب والطائفة في بطاقة الهوية».

ويؤكد المحلل السوري هنا أن كل ما ورد لم يجر تحقيقه حتى الساعة. أي أن الإصلاحات السياسية بقيت في حدود إقرارها دستورياً دون أي متابعة لاحقة. أما بسط سيادة الدولة فقد جاء في القسم الثاني من وثيقة الطائف تحت عنوان: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية ما نصه: «بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية» وتتم خطوطها العريضة بالآتي: الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على

وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية».

ويشير المحلل السياسي السوري هنا إلى أهمية هذا الجانب الذي ورد في اتفاق الطائف لما له من علاقة مباشرة بمسيرة السلام والوضع في المنطقة فيقول: ارتبط وجود القوات السورية حسب اتفاق الطائف إذاً ببسط سيادة الدولة اللبنانية والملاحظ هنا أن هذا لم يتم فالمليشيات غير اللبنانية والمعني بها القوى الفلسطينية لم تسلم أسلحتها حتى اليوم رغم إعطائها مدة ستة أشهر لتنفيذ ذلك تبدأ فور التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وهي الظروف نفسها التي، كما رأينا، ارتبطت بموعد بدء فترة السنتين المحددة لإعادة تمركز القوات السورية، فيما أعطيت مسألة حل الميليشيات وتسليم أسلحتها مدة ٦ أشهر فقط. ويبدو واضحاً أن مدة السنتين كانت في نظر واضعي الوثيقة كافية لبسط سيادة الدولة وهذا لم يتم حتى اليوم إذ لم يجر حتى الآن سحب أسلحة القوى غير اللبنانية المفترض تنفيذه قبل سنة وستة أشهر من الموعد المقرر لإعادة تمركز القوات السورية. هذا بالإضافة إلى عدم تنفيذ الإصلاحات السياسية التي أشرنا إليها سابقاً.

ويستعرض المحلل أحد شروط استكمال بسط السيادة وهو «حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً» ليتساءل: هل تم حل مشكلة المهجرين التي لم تستكمل حتى اليوم رغم أن وثيقة الوفاق الوطني قد نصت على أن حل هذه المشكلة هو شرط من شروط بسط سيادة الدولة اللبنانية وذلك وفق ما أورده الوثيقة إذ نصت في البند رقم ٤ ضمن القسم المتعلق بـ «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية» على ما يلي: حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير»

ويخلص المحلل من هذا العرض ليقول: إن بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية لم يتم حتى اليوم وخاصة في نقطة عدم جمع السلاح الفلسطيني وحل مسألة المهجرين. إضافة إلى أن بدء فترة السنتين ارتبط بإنجاز إقرار الإصلاحات السياسية وخاصة منها ما يرتبط بالسير على طريق إلغاء الطائفية السياسية بحيث يبدأ تنفيذ ذلك متوازياً مع فترة السنتين التي افترض واضعو الوثيقة أنها كافية لتنفيذ كل ما سبق ذكره، بينما ظهر أن بسط السيادة لم يكتمل كما أنه لم يتم البدء بأي خطوات للوصول إلى إلغاء الطائفية السياسية مما يعني أن فترة السنتين لم تعد سارية. وعن الربط بين إعادة التمركز وبين الحرب والسلام مع إسرائيل يقول المحلل السياسي السوري: هناك نقطتان جديرتان بالتوقف عندهما في إطار الإجابة على هذا السؤال.. النقطة الأولى تتعلق بجمع السلاح الفلسطيني: إن عدم جمع السلاح الفلسطيني حسبما ورد في اتفاق الطائف، والذي يعد إتمامه شرطاً من شروط بسط السيادة، إضافة إلى ارتباط إعادة تمركز الجيش السوري بتنفيذه، أديا، وفي ظل تعذر تنفيذ هذا الشرط بمعزل عن اتفاقية سلام عادلة وشاملة تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إلى ربط اتفاق الطائف وإعادة تمركز الجيش السوري بالصراع العربي الإسرائيلي. فالوجود الفلسطيني في لبنان ورفض التوطين، لما له من أبعاد تمس التوازن اللبناني السكاني ولضرورة التمسك بحق العودة إلى فلسطين، محكومان بعملية السلام. كل هذا ربط إعادة تمركز الجيش السوري بحل مسألة التوطين وبالتالي بمعاهدة السلام وذلك بالإضافة إلى تلازم المسارين السوري واللبناني وإلى جميع المتغيرات الإقليمية التي طرأت بعد اتفاق الطائف كحرب الخليج.

وقال المحلل السوري: هنا تأتي النقطة الثانية التي توثق الارتباط بين الوجود السوري وعملية السلام أولاً ثم تحققه مع الفترة التالية لإتمامها ثانياً فيما يمكن تسميته بالوجود الاستراتيجي. فبالعودة إلى اتفاق الطائف وفي القسم الرابع منه تحت عنوان «العلاقات اللبنانية السورية» نجد ما يلي: لأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية، وإن سورية الحريصة

على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووافق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته. ويتوقف المحلل السياسي السوري هنا عند التمييز بين دور كل من لبنان وسورية ليقول: لبنان، حسب الطائف، لا يسمح أن يكون مقراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة تمس بأمنه أو أمن سورية بينما على سورية أن لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.. فكيف يتم تنفيذ هذا...؟ وأي دولة يمكن أن تضر بأمن سورية عبر المرور أو الاستقرار في لبنان؟ إنها إسرائيل طبعاً. وإسرائيل لا تزال تهدد يوماً بضررب لبنان وسورية ولا بد من التذكير هنا بأنها عندما اجتاحت لبنان في العام ١٩٨٢ سعت للوصول إلى الوسط السوري عبر لبنان للالتفاف على دمشق وحصرها بين فكي كماشة. ومن هنا يأتي دور الجيش السوري بالتعاون مع الجيش اللبناني لمنع إسرائيل من تهديد أمن لبنان وجعله ممراً إلى سورية. اتفاق الطائف أوضح أن عملية إعادة التمركز تتم بعد تحقيق الشروط المذكورة سابقاً والمتعلقة بالوافق والإصلاحات والسيادة، والتي رأينا أنها مرتبطة أصلاً بالتوصل إلى معاهدة سلام، حيث يتم تحديد مواقع جديدة للقوات السورية يربط حجمها ومدتها بالضرورات العسكرية للدولتين كما ورد في اتفاق الطائف الذي نص على أن تتمركز القوات: «في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في شهر البيدر حتى خط حمانا المديرع عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجه تحديد حجم ومدته تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها».

هذا هو الوجود الاستراتيجي المتجسد بتعاقد الدولتين وتلازم مساريهما أمام عدو قوي مشترك يهددهما يوماً قبل إتمام عملية السلام ويستمر بعدها إذ من يضمن أن لا يكون ذلك السلام سلاماً على الورق ومن يضمن أن إسرائيل ستلتزم بالسلام؟ لا أعتقد أن هناك لبنانياً يقتنع بضمانات إسرائيل.

ويخلص المحلل هنا إلى القول: بالنتيجة.. لا يوجد سقف زمني لوجود القوات العربية السورية في لبنان إذ لم يأت الطائف على ذكر كلمة «خروج» الجيش السوري بل تحدث عن «إعادة التمركز» بما يعني أن هذا الوجود مرتبط في الواقع بحالة صحيحة وصحية حددها الطائف. وهذا يؤكد أنه لا يجوز النظر إلى الطائف عبر سطر واحد فيه وإغفال الأسطر الأخرى. ولاشك أن إعادة التمركز التي ترتبط بعملية السلام كما رأينا سترتبط بالتوصل إلى اتفاقية سلام ووضعها على المحك إن تمت لمدة كافية لذلك حسبما ترى الدولتان. وعندما ترى الدولتان أن وضع السلام أصبح مستقراً وأن متطلبات وجود الجيش السوري قد انتهت، تعود القوات السورية إلى سورية. أما الادعاء بأن في هذا مكسباً للجيش السوري يؤمن له شرعية جديدة تجعل وجوده دائماً فهذا غير صحيح على الإطلاق.. فالرئيس الأسد قال في حديثه لـ«الشرق الأوسط» رداً على سؤال حول ما يعنيه بأن الوجود السوري مؤقت: «دخلت القوات السورية لمساعدة لبنان.. وعندما تنتهي متطلبات وجود هذه القوات في لبنان تعود إلى سورية». وهذه النقطة لم يتوقف أحد عندها فهي تحمل تأكيد خروج الجيش السوري عندما تنتهي متطلبات وجوده. ويتابع المحلل السياسي السوري كلامه فيقول: لقد دخل الجيش السوري من أجل حفظ السلم الأهلي في لبنان أما استمرار وجوده فقد أصبح محكوماً بتنفيذ اتفاق الطائف في مجمله مما يعني أن وظيفته لم تعد حفظ السلم الأهلي فقط بعد أن ارتبط وجوده بظروف أخرى وصفها اتفاق الطائف، مشكلاً بذلك واقعاً مختلفاً عن واقع دخول الجيش السوري. ونحن هنا في كل ما ورد في هذا التحليل لاتفاق الطائف استندنا إلى نصوص ذلك الاتفاق حرفياً مبينين رؤيتنا لظروف تنفيذ إعادة التمركز حسب الاتفاق المذكور وكما نراها اليوم دون الارتباط بظروف دخول الجيش السوري إلى لبنان فقط، لأن كل محلل سياسي لا بد له أن يدرك أن الواقع ليس بالواقع الجامد.. فظروف الوجود تتغير عندما تتغير المعطيات التي تتغير بدورها بتغير الواقع.

وحول اتهام البعض لسورية بأن دخولها إلى لبنان تم «من دون استئذان أحد» مستندين في ذلك إلى ما قاله الرئيس الراحل حافظ الأسد في خطابه الشهير في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٧٦ خاصة أن هناك من يعتبر هذا الخطاب الوثيقة الوحيدة الموجودة حول الدخول السوري إلى لبنان أوضح المحلل السياسي السوري قائلاً: من المؤسف جداً أن تصل المغالطة إلى هذه الدرجة ومن بعض من كانوا على حافة الانهيار وأتقدم دخول الجيش السوري.. ولا بد من أن نؤكد هنا أن لدى

سورية وثائق مكتوبة مقدمة من الرئيس سليمان فرنجية وغيره من القيادات اللبنانية تطلب دخول القوات السورية إلى لبنان كما أن هناك محاضر جلسات مكتوبة ومسجلة صوتاً للمطالبات الملحة. الرئيس حافظ الأسد في خطابه في ٢١ تمور ١٩٧٦ قال بأنه لم يستأذن أحداً وذلك عندما استجاب للمناشدة اللبنانية لإنقاذ من كانوا على حافة الانهيار وهو كان يعني هنا طبعاً الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودولاً أخرى كانت معارضة. وهو التزاماً بواجبه القومي قام بذلك بينما استئذان اللبنانيين لم يكن وارداً فهمه مما قاله لأنه كان يستجيب للمناشآت والرجاء الملحين وهذا كله مسجل وموثق حتى في الصحافة اللبنانية. ويكفي هنا العودة إلى الوثائق التي نشرت مثلاً في صحيفة «النهار» تاريخ ١٩٧٦/٧/٢٣ كالبرقية التي نشرت بعد يومين من خطاب الرئيس الراحل حافظ الأسد والتي قال فيها رئيس حزب الكتائب آنذاك الشيخ بيار الجميل مخاطباً الرئيس السوري: «لقد انتهجتم يا سيادة الرئيس نهجاً رسولياً في نصرته الحق والحريّة وحماية الأبرياء في لبنان»، كما يقول بعد تذكيره بمليون لبناني يحظون برعاية السلطات السورية لدى انتقالهم إلى سورية بسبب الأوضاع في لبنان: «إن لبنان الجريح.. يقدر لسورية الشقيقة بقيادتكم الحكيمة والبطة المبادرات والمواقف الرائدة والحاسمة من أجل استعادة حقوقه كاملة في السيادة والأمن والحريّة والكرامة والمستقبل»، كما يمكن العودة إلى خطاب الرئيس الراحل كميل شمعون وزير الخارجية اللبناني في حينه إلى مؤتمر كولومبو في ١٩٧٦/٨/١٩ عندما قال: «أيا كان المستند القانوني لدخول القوات السورية إلى لبنان في الأول من يونيو (حزيران) الفائت فإن أمر البت في صلاحه وفي جواز أو عدم جواز الوجود السوري يعود الحق فيه إلى السلطات الشرعية اللبنانية دون سواها»، وهنا إشارة واضحة إلى وجود مستند قانوني لدخول القوات السورية، كما تمكن الإشارة إلى كلمة الرئيس الراحل سليمان فرنجية في نهاية ولايته المنشورة في صحيفة «النهار» بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٠ حين بين أن دخول سورية كان لوقف قتال موجود أصلاً وتحدث عن الوساطة السورية والمبادرة السورية. ولفهم ما عناه يمكن العودة إلى محاضر الجلسات التي انعقدت بين الرئيس الراحل حافظ الأسد وشخصيات لبنانية ومنهم الشيخ بيار الجميل في ١٩٧٥/١٢/٦ أي قبل الدخول السوري بستة أشهر عندما ورد فيها أن الشيخ بيار قال للرئيس الأسد: «بدنا إياكم تخلصونا بقى يا سيادة الرئيس» و«نحن اتكالنا عليكم أكثر من كل العالم» و«أنت رسول، وأنا عم بحكي مع ها الرسول تخلص هالبلد». و«منشان الله خلصنا». وأخيراً ما قاله السيد لوسيان دحداح موفد الرئيس فرنجية ودائماً حسب محاضر الجلسات التي يمكن نشرها كاملة: «نحن بالنهاية دولة بلا جيش، بدنا جيش، يعني بكل بساطة بدنا تعيروننا جيش» وقد قال هذا بحضور السادة داني شمعون وجوزيف مغيبب والشيخ بشير الجميل وكريم بقرادوني، كما يمكن الإشارة إلى ما قاله الرئيس الياس الهرابي، وقد كان نائباً آنذاك، أثناء لقاء الرئيس الأسد مع كتلة من نواب زحلة والبقاع بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧: «بدنا يد حديدية مش متوفرة اليوم عندنا في لبنان، ولهذا السبب نعتمد على الشقيقة سورية لأنه ما عندنا شيء من معاني الدولة في الواقع». ومن ذلك ما قاله رئيس حزب الكتائب الراحل جورج سعادة بحضور بقرادوني في ١٩٧٦/٣/١٧: «يجب التحرك بسرعة والحسم، الشيخ بيار قال لي كلمة واحدة: بتقول للرئيس الأسد إنو العملية عملية إنقاذ وضرورية ونحن نقول: أنقذوا لبنان». والأمثلة كثيرة ويمكن نشرها كاملة إذا لزم الأمر ومنها ما أورده كريم بقرادوني في كتابه Le Pige بالفرنسية ويمكن العودة إليه في الصفحة ١٧٦.

## مصدر سوري يرد على منتقدي حديث الرئيس السوري حول

## استبدال الجولان بلبنان والمقارنة بهونغ كونغ وهانوي

### وخرائط شبعاً

قراءة سورية لردود الفعل اللبنانية حول حديث الأسد (٢ - ٢)

دمشق: ابراهيم عوض

تنتشر «الشرق الأوسط» اليوم القسم الثاني والأخير من الإجابات السورية على ردود الفعل اللبنانية حول الحديث الأول الذي أدلى به الرئيس بشار الأسد إلى «الشرق الأوسط» بعد تسلمه الرئاسة في سورية. وكان القسم الأول الذي نشر أول من أمس قد ركز في مجمله على ما قاله الرئيس الأسد في اتفاق الطائف لما استأثر به هذا الموضوع من اهتمام لدى عدد كبير من المسؤولين والقياديين والسياسيين والكتّاب والمحليين ومختلف الأحزاب والتيارات في لبنان. وقد رد مصدر سوري مطلع ومحلل سياسي سوري متخصص في الشؤون اللبنانية على أسئلة «الشرق الأوسط» التي رصدت أبرز النقاط التي أثّرت في الحديث وفي ما يلي نص الحوار:

انطلق البعض من قول الرئيس الأسد بأن تنفيذ اتفاق الطائف والوجود العسكري السوري في لبنان موضوع لبناني – لبناني وليس سورياً مسيحياً ليرد إذا كان هناك خلاف لبناني – لبناني على تنفيذ اتفاق الطائف فهو تحديداً حول الوجود السوري في لبنان وهذا يعني في نظر البعض أن سورية جزء من الخلاف.. الخلاف السياسي الأساسي اليوم هو هذا الموضوع.. ماركم على ذلك؟

سورية هنا ليست طرفاً في الخلاف بل هي الموضوع. وبالنسبة لآلية الحوار اللبناني الداخلي فلا دور لسورية في توضيحه إلا إذا طُلب منها ذلك فهو حوار لبناني – لبناني يشترك فيه الجميع مع الدولة اللبنانية وعند التوصل إلى رؤية مشتركة فالدولة هي التي توصله إلى سورية أي أن الحوار السوري اللبناني هو حوار باتجاهين بين الدولتين.. سورية تنقل نتائج الحوار للحوار الذي تجريه مع الشخصيات اللبنانية إلى الدولة في «حوار للقرار» والدولة اللبنانية تنقل نتائج «حوارها للحوار» مع اللبنانيين في «حوار للقرار» مع سورية.

ماذا عن رفض فريق من اللبنانيين قول سورية بأن الحكومة اللبنانية تنطق وحدها باسم كل اللبنانيين وقول بعض المعارضين ان السلطة التشريعية لا تمثلهم، في الوقت الذي يشدد فيه الرئيس الأسد على أن كل حوار وصولاً إلى قرار يجب أن يتم من خلال السلطة اللبنانية؟

الديمقراطية حكم الأكثرية لا حكم الأقلية والحكم يتطلب توجيه الدولة بالشكل الذي تراه الأكثرية.. ثم إن مقاطعة الانتخابات والحياة السياسية كانت خياراً لم يُجبر أحد عليه.. هم أخرجوا أنفسهم ولم يخرجهم أحد.. وكذلك يجب تأكيد أن من يعتبر السلطة التشريعية المنتخبة من اللبنانيين لا تمثل الشعب اللبناني فهو يتهم المواطن اللبناني الذي صوت لممثليه، وفي ذلك إهانة فاضحة. \* طالب منتقدون للحديث بتصفية القلوب وعدم البحث عن مؤامرات خارجية وراء كل تصريح أو موقف معارض أو يختلف في وجهة النظر مع السلطات الحاكمة. ما تعليقكم على هذا الطلب؟ الحديث عن مؤامرات خارجية يأتي من خلال التحليل انطلاقاً من كوننا لا نعيش معزولين عن محيطنا ومن يتحدث بهذا الشكل يعيش رومانسية سياسية.. ألا نرى يوماً القتل والتدمير في فلسطين؟ أليست إسرائيل موجودة؟

بعد العملية الأخيرة التي قامت بها المقاومة في مزارع شبعا وأدت إلى مقتل جندي إسرائيلي وجرح آخرين كثر الحديث عما سمي «منطق المقاومة» و«منطق الدولة» وثمة من استعار كلمات من حديث الرئيس بشار الأسد إلى «الشرق الأوسط» للإيحاء إلى أن المقاومة لها وضعها المستقل عن الدولة اللبنانية، بمعنى أنها دولة داخل لبنان. كما أن سورية تستعين بها للضغط على إسرائيل لإقناعها بالتخلي عن الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧. كيف تتظنون إلى هذا الموضوع؟

هذه مسألة مهمة وكثيراً ما يوظفها البعض لإثارة الحساسيات.. فعندما تتخذ المقاومة قرارها بمعزل عن الدولة ويكون هذا معروفاً للجميع في العالم فإن قرارها غير ملزم للدولة وهنا يظهر الفرق بين المقاومة والجيش النظامي الذي تكون الدولة مسؤولة عن جميع تصرفاته.. لا بد من الاحتفاظ بهذا الهامش ومن يطرح غير ذلك يريد الربط بينهما لينهي هامش المناورة ولينهي المقاومة.

المسألة الثانية أن أغلب من يحمل على المقاومة اليوم لم يكن له دور في تحقيق اندحار إسرائيل ولا مقاومتها منذ عام ١٩٨٢ وحتى اندحارها وبالتالي لا يحق له أن يقوم بتقييم دور المقاومة ولا أن يدلي بآراء حول استعادة القسم المحتل المتبقي من الأراضي اللبنانية وأعني مزارع شبعا. وكل من ساهم بالتحريض، سواء من الداخل أو الخارج، هو الذي يحق له هذا فقط. أما عن الضغط السوري عبر المقاومة لإقناع إسرائيل بالتخلي عن الأراضي السورية المحتلة فنذكر من تخونه الذاكرة بأن عروضاً عديدة قدمت خلال عملية السلام للرئيس حافظ الأسد بالانسحاب من الجولان ما عدا شريط ضيق بعرض ٢٠٠ متر واستمر ذلك دوماً وحتى بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وأن الرئيس الراحل رفض تلك العروض وكذلك الرئيس بشار الأسد الذي كما يعلم الجميع ربط التوقيع على معاهدة سلام بحصول سلام عادل وشامل يشمل لبنان وفلسطين وسورية وفي هذا الموقف أبسط إجابة على هذه الإدعاءات.

بما أن الشيء بالشيء يذكر.. لماذا لا تعتمد سورية أسلوب المقاومة من أجل تحرير الجولان وهل ترون أن من الأفضل عدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب؟

سأجيب عن السؤالين من وجهة نظر تحليلية عبر النقاط التالية: لنعد إلى بدايات المقاومة.. المقاومة بدأت في لبنان في ظل عدم وجود جيش لبناني على عكس الواقع في سورية حيث الجيش موجود ومرتبط باتفاقية فصل القوات. إسرائيل كما نعلم تحسن التعامل مع الجيش النظامي ولا تحسن التعامل مع المقاومة كما ثبت في لبنان ولكن في سورية هناك جيش نظامي تم توظيفه عند الضرورة وبعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) فيما سمي حرب الاستنزاف التي أثبتت أن سورية قادرة على استنزاف إسرائيل وحدها.. وقد أدى ذلك في حينه إلى تحقيق نتائج ملموسة.. وصولاً إلى الاتفاقيات التي أصبحت تنظم فصل القوات.. وهنا يمكن أن نفهم لماذا لا يتم إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب لأنه سيحول الوضع في هذه المنطقة إلى ما يشبه الوضع في الجولان مع فارق بأنه لا توجد اتفاقية للفصل بين القوات في الجنوب كما نشير إلى اختلاف مهمة القوات الدولية بين لبنان وسورية ففي سورية هي ناتج لاتفاقية فصل القوات بينما في لبنان فالموضوع ليس كذلك مما يمكن إسرائيل من أن تقوم باعتداءات لا يشكل الجيش اللبناني رادعاً كاملاً لها فيما المقاومة أقدر على الردع أمام إسرائيل من الجيش النظامي.

المقاومة في لبنان نجحت لأن الوضع الموجود على الساحة السورية مختلف فعندما تتوقف الحرب بين جيشين نظاميين تقوم الدولة المعتدية ببناء تحصينات من نوع خاص وهو ما حصل على الجبهة السورية بينما لم يكن هذا موجوداً في لبنان مما مكن المقاومة من الدخول والعمل. وبالتالي ففي الجولان لا توجد إمكانية لحركة العناصر بين المنطقتين المحتلتين والمحاصرة كما هي في الجنوب. إسرائيل عمدت في الجولان إلى تدمير القرى وطرد السكان وقد تسبب ذلك في عدم وجود كثافة سكانية تسمح باختفاء العناصر المقاومة بينما في لبنان هذه الكثافة السكانية موجودة.

الجيش في أي دولة لا يكون على الحدود المباشرة أمام عدو بل في المعسكرات وعلى بعد عشرات الكيلومترات كيلا يقع تحت تأثير المدفعية المباشرة والتي يصل مداها إلى ٢٧ كيلومتراً وهو لا يتحرك إلا عند إعلان الحرب. وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون القوات على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود كما هو حاصل في سورية وكذلك في لبنان حيث يتمركز الجيش اللبناني في ثكناته خارج مدى المدفعية الإسرائيلية..

الطبيعة في الجولان ليست وعرة كما في الجنوب اللبناني حيث هناك أحراش وبساتين تسهل حركة المقاومة ولا بد من التذكير هنا بأن إسرائيل كانت تعتمد على إحراق البساتين لتغيير طبيعة المكان والتقليص من فاعلية المقاومة.

المقاومة في الجولان اتخذت أشكالاً مختلفة، منها رفض الضم ورفض الجنسية الإسرائيلية وعدم النزوح. وبالنظر إلى أن تعداد السكان السوريين في الجولان لا يشكل أكثر من ١٥٠٠٠ نسمة فإن هذا يزيد من صعوبة قيام مقاومة في الجولان شبيهة بما هو قائم في لبنان خصوصاً في ظل العزل الكامل للجولان عن محيطه السوري، بينما هذه ليست



حالة الجنوب اللبناني أو الضفة وبالتالي فمقومات المقاومة المسلحة في الجولان مفقودة عملياً. مساحة الجولان أكبر من الجنوب اللبناني والسكان موزعون في عدد محدود من القرى لا يزيد على عدد أصابع اليد الواحدة بحيث يصبح حصارهم سهلاً. ما صحة ما ذكر عن وجود تفاهم لبناني - سوري على تجنب الاستنزافات على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية؟

استغرب كيف يمكن أن يكون هناك تفاهم على تجنب الاستنزاف والاستنزاف تقوم به إسرائيل حصراً. قالت قيادات لبنانية إن على لبنان أن يختار بين أن يكون هانوي أو هونغ كونغ إذ لا يمكن أن يكون الاثنان معاً.

كما تردد أن سورية لا تريد للبنان أن يكون هانوي فأى لبنان تريده سورية؟ سورية تريد لسورية أن تكون سورية، ولبنان أن يكون لبنان، وهذه التشبيهات ليس لها معنى ولا مكان. المقاومة مستمرة منذ أكثر من ١٥ عاماً لتحرير الجنوب فكيف كان حال الاقتصاد سابقاً وهل تم تدمير الاقتصاد اللبناني فقط الآن.. الاقتصاد اللبناني قادر على التطور كما تطور سابقاً. ثم إن أي محلل سياسي يكتشف ببساطة أن تحقيق التهدئة لن يؤمن الاستثمارات فما هي المقاومة اعتمدت تهدئة لشهرين لأسباب ميدانية وعملياتية ومع ذلك قامت إسرائيل بعدد من الخروقات لجدار الصوت وللخط الفاصل كما سقط لبنانيون على الحدود.. فهل تهدئة المقاومة قابلتها تهدئة إسرائيلية؟ طبعاً لا.. لقد قابلها استنزاف وتهديدات يومية. أما منع الاستثمارات فهو وسيلة ضغط على لبنان للنيل من صموده، وهو قرار سياسي خارجي المقصود منه تحييد المقاومة. وعندما يؤمن الجميع أن لبنان لن يخضع للضغوط تعود الاستثمارات كما كانت. على كل الأحوال إن أكثر ما يشجع على قيام الاستثمارات في لبنان هو الاطمئنان لمتانة الوضع السياسي الداخلي وما يحصل اليوم في تركيا دليل على أهمية دور الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنميته.

يطالب نواب في لبنان بحصول الدولة اللبنانية على وثائق وخرائط سورية تثبت ملكية لبنان لهذه المزارع أو بقيام الدولتين بتحريك في الأمم المتحدة للتأكيد على أن مزارع شبعاً أرض لبنانية حتى لا يبدو لبنان في سعيها لاستردادها وكأنه يسعى لتحرير أرض ليست لبنانية؟

قدمت سورية كتاباً رسمياً إلى الأمم المتحدة أبرزت فيه لبنانية مزارع شبعاً.. أما عن الخرائط والوثائق التي تثبت الملكية فكيف يمكن لدولة لا تمتلك أرضاً أن تمتلك لها خرائط تفصيلية؟ فشبعاً أرض لبنانية ولبنان هو الذي يمتلك الخرائط الخاصة بها وبجميع أشكالها الطبوغرافية والعقارية.. لقد سمعنا من يطالب بقيام لبنان وسورية بترسيم للحدود بينهما في منطقة مزارع شبعاً ويعني ذلك أن تطلب الدولتان من إسرائيل أن «تتلف» وتتسحب لأيام قليلة من مزارع شبعاً لكي تقوم الفوق الفنية بعملية ترسيم الحدود ثم تتسحب بعد إتمام المهمة لتعود إسرائيل إلى احتلالها للمزارع وهذا لا يقبله عقل ولا منطق، \* لكن القائلين بالترسيم يرون أنه من الضروري حصول ذلك حتى يتم إلحاق المزارع بالقرار ٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة وهذا يتيح للمقاومة القيام بعملها بشكل شرعي، بينما القرار ٤٢٥ الذي تخضع شبعاً له ينص على التفاوض..

هذا الأمر يدعو للاستغراب إذ متى كانت المقاومة الشعبية تنتظر القرارات؟.. المقاومة لا تنتظر لا القرارات ولا الآليات لأنها نشأت أصلاً نتيجة عجز تلك القرارات عن أن تنفذ وبالتالي كيف تخضع لها؟ عندما عملت المقاومة الفرنسية على تحرير فرنسا من ألمانيا النازية.. هل انتظرت قرارات؟ ويخطئ من يعتقد بأن القرار ٤٢٥ تم تنفيذه لأن إسرائيل لم تطبق القرار بل اندحرت وإلا فلماذا لم تطبقه منذ صدوره قبل ٢٢ عاماً من اندحارها؟

تساءل أحد الكتّاب البارزين عما رمى إليه الرئيس الأسد حين زعم أنه قال بأن العلاقة بين لبنان وسورية لا يجوز أن تؤدي إلى تقزيم لبنان؟

قال الرئيس بأن العلاقة اللبنانية - السورية لا يمكن أن تسمى الملف اللبناني كما درج اللبنانيون على تسميتها، وبأن في هذا تقزيم للبنان. والنص الذي تورده هنا مخالف لنص كلام الرئيس اعتقاداً ممن نقله بأن القارئ لم يقرأ نص الحديث فهل هذا

من شيم من يدعي القراءة الدقيقة لنص بين يديه؟ أدى الحديث عن العلاقات اللبنانية – السورية إلى ظهور أصوات تطالب بعلاقات دبلوماسية بين البلدين لماذا لا تقوم مثل هذه العلاقات؟

يقوم المجلس الأعلى السوري – اللبناني مقام التمثيل الدبلوماسي وتنظم أعماله معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي تتضمن وجود أجهزة متعددة للتنسيق وهي المجلس الأعلى والأمانة العامة وهيئة المتابعة والتنسيق إضافة إلى الأجهزة المتخصصة بالشؤون الخارجية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشؤون الأمن والدفاع.. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأمين العام للمجلس اللبناني وهو يمثل السفير السوري في لبنان والسفير اللبناني في سورية مع أنه لبناني ومن الطائفة المارونية فهل هناك أي تمثيل دبلوماسي بين دولتين يضم كل هذه الأجهزة ويؤمن للبنان وسورية الظروف المثلى لذلك التمثيل؟

اعتبرت أوساط سياسية في لبنان إشارة الرئيس الأسد إلى الترتيبية ضمن الهرم السياسي في لبنان وتأكيد على أن من الطبيعي ألا يكون موقع رئيس الجمهورية مساوياً لأي موقع آخر مغالطة دستورية حيث أن الدستور اللبناني يختلف عن الدستور السوري من حيث تحديد صلاحيات السلطات الثلاث بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

في موضوع الترتيبية.. لا بد من التمييز بين الترتيبية والصلاحيات والأعراف السياسية. القائلون بما ذكر لم يفرقوا بين الترتيبية والصلاحيات. في العالم كله الترتيبية متشابهة والدليل الأساس أن رئيس الجمهورية في لبنان يمثل الرئاسة الأولى وهو الأول في تمثيل لبنان أما الثاني فهو رئيس المجلس النيابي بينما الثالث في تمثيل لبنان فهو رئيس الحكومة. وعندما يقوم أي ممثل لدولة بزيارة إلى دولة أخرى فمستوى الاستقبال الأهم هو للرئيس وزيارة الدولة هي للرئيس بغض النظر عن صلاحياته، بينما يستقبل أي رئيس آخر من قبل مثيله. فحين يزور أي رئيس دولة يملك الصلاحيات دولة لا يملك رئيسها الصلاحيات فهو على كل الأحوال ضيف عليه ويزوره أولاً ثم يستقبل رئيس الوزراء صاحب الصلاحيات. وهنا ننقل للصلاحيات بعد الترتيبية.. الصلاحيات تختلف بين بلد وآخر حسب الدستور. وفي الدولة التي يملك فيها الصلاحيات رئيس الوزراء فهو الذي يفوض أو يجري المحادثات مع رئيس الجمهورية الضيف الذي يملك الصلاحيات. الترتيبية شيء والصلاحيات شيء آخر.

الأمر الثاني أن الطريقة التي حددها الرئيس بشار الأسد للترتيبية ضمن العلاقات اللبنانية السورية ليست جديدة بل هي موجودة منذ عهد رئيس الجمهورية السابق الياق الهراوي الذي كان دائماً الرئيس الأول لدى الرئيس حافظ الأسد وكذلك العماد لحود بعد انتخابه رئيساً للبنان واستمر الأمر كذلك. وهنا نأتي إلى الأعراف السياسية.. بالنسبة للأعراف في لبنان.. رئيس الجمهورية يمثل طائفة الموارنة ورئيس مجلس النواب يمثل الشيعة ورئيس مجلس الوزراء يمثل طائفة السنة وهذا غير مذكور في الدستور بل مستقى من الأعراف السياسية اللبنانية. النقطة الأخيرة التي يجدر طرحها هنا هي: هل من الممكن أن يحاور رئيس الجمهورية السوري صاحب الصلاحيات مجلس الوزراء اللبناني صاحب الصلاحيات مجتمعاً أم يناقش رئيس الجمهورية مثيله في الترتيبية والممثل للبنان والمترئس لجلسات مجلس الوزراء؟

لفت أكثر من محلل سياسي إلى أن الرئيس الأسد ركز في إجابته على الشارع الفلسطيني وتحاشى الحديث عن السلطة الفلسطينية وكأنها غير موجودة، كما نسب إلى المواطن الفلسطيني إدراكه بأن بين حكومته ودمشق ما طرقت أوسلو ومديرد وصنع الحداد ليخلص إلى القول بأن دمشق لا تأخذ رأي الشارع اللبناني في ما يخص الشكوى من الوجود السوري بينما تعير اهتماماً للشارع الفلسطيني؟

هذه المقارنة بين سورية في لبنان والإسرائيليين في فلسطين مرفوضة تماماً ومن جميع الجوانب.. ومع ذلك فلا بد من التذكير بأن سورية لم تعترف بعد بوجود دولة فلسطينية لأنها غير موجودة. كما أنها لم تعترف بأوسلو التي ثبت

موتها.ومن هنا استخدم الرئيس الأسد تعريفات مثل «الجانب الفلسطيني، المسؤولون الفلسطينيون، الموقف الفلسطيني» بينما لم يلفت المحلل إلى هذا.

بالنسبة للشارعين اللبناني والفلسطيني.. الشارع اللبناني دعم المقاومة ودعم حكومته في توجهاتها مع المقاومة. أما الشارع الفلسطيني فهو لا يدعم حكومته منذ توجهاتها في أوسلو وهو يقوم بانتفاضته لتحديد السقف الذي على السلطة ان تعمل من خلاله. بكلمات أخرى.. الانتفاضة هي رأي الشارع الفلسطيني وهي غير خاضعة لا لدولة ولا لسلطة، فمن الطبيعي أن يتحدث الرئيس هنا عن الشارع. أما في لبنان فهناك شارع وهناك دولة ومن الطبيعي أن يتم التركيز على الدولة التي تتحدث باسم هذا الشارع إلا إذا كان البعض يريد أن يتم إلغاء دور الدولة.

حمل قائد الجيش اللبناني السابق العماد ميشال عون بعنف على ما ورد في حديث الرئيس الأسد في ما يتعلق بالموضوع اللبناني، ورأى أنه تم استبدال لبنان بالجوآن. كما تحدث عما يجول في فكر القيادة السورية إزاء العديد من المواضيع اللبنانية، ما هو موقفكم مما قاله عون؟ – عون من خلال هذه التصرفات أنهى نفسه بسرعة بعد أن حاول أن يظهر كرجل سياسي، فرجل السياسة لا يستفز إلى الدرجة التي ظهر بها، فقد كان فاقداً لأعصابه تماماً نتيجة لحديث الرئيس إذ أنه بدأ بالتطرح لسورية ولرئيس الجمهورية اللبنانية ثم انتقل بعدها إلى أشخاص أدنى مرتبة ولا نعرف أين سيصل به الانتقاد ولأي مستوى، وبالتالي فعندما يهاجم عون أو ينتقد الموقف السوري يكتسب هذا الموقف مصداقية جديدة. أما طروحاته عن أن سورية تسعى إلى لبنان كبديل عن الجولان، فالظاهر أنه لا يقرأ حتى الصحف ليعرف أنه عرض على سورية 99% من الجولان ولم تقبل.. إذاً سورية ليست عاجزة عن استعادة الجولان لتقبل بلبنان بدلاً عنها.. سورية لا تقبل إلا بالسلام الشامل. وهنا نشير إلى بعض أصحاب الأقلام المعروفين الذين سوقوا أفكار عون هذه بعد مقابلاته التلفزيونية وخالفهم الحظ والذاكرة.. أما عما يجول في فكر القيادة السورية فلا بد من القول بأننا بدأنا نشك بقدرات عون فوق الانسانية عندما يدعي معرفة ما يدور في فكر القيادة السورية، فهل هو موجود في أفكارهم؟ لا شك أن إقامته في فرنسا جعلته يتلهم بأمرور الماورائيات فنتسي السياسة إلا خلال اللقاءات التلفزيونية. \* لوحظ أن افتتاحيات نشرت وبيانات أصدرتها أحزاب وتيارات سياسية معروفة بخطها المعادي لسورية حملت بعنف على حديث الرئيس الأسد. ما هي ردة فعلكم على ذلك؟ – طبعاً هذا متوقع ومعروف.. ولكن في الحقيقة كان من الممتع تسجيل مدى تكرار بعض الأفكار وفي كل مرة بصياغة مختلفة. وكان من الممتع والمعيب أيضاً أن نسجل فكرة ترد في مقال لتتكرر لاحقاً وبأشكال متعددة وعلى مدى أسبوع. وقد يكون مطلق هذه الفكرة سياسي فتلقفها بعض المحللين والكتاب وراحوا يكررونها في كتاباتهم أو العكس، ولكن المثير للاستغراب كان ضحالة هذا الواقع لدرجة أن رئيس تحرير معروف كرر أفكاراً وردت لدى محرر في صحيفته وقبل يومين فقط. بشكل عام تلك الأصوات ارتفعت في محورين: مهاجمة الوجود السوري في لبنان ومهاجمة واستثارة الوضع الداخلي السوري اعتقاداً أن الموضوعين إن طرُحا معاً فهذا يؤثر على سورية. حديث الرئيس حسم الموضوعين معاً وهذا ما خيَّب آمالهم وأحبط رهاناتهم.. كانت الفكرة أن الرئيس الجديد متساهل ولين وهذا من الممكن أن يوصل لبنان وسورية إلى ما يطمحان إليه.. الحديث أعطى الرد الحاسم فبين بالتحليل الواضح والوقائع شرعية الوجود السوري في لبنان، وبين أن سورية قوية كما كانت دائماً وهذا أثلج صدور المعاضدين لسورية ونهجها القومي وصمودها في وجه إسرائيل وأزعج المعارضين لذلك.. وما ردودهم والجدل الذي أثاره الحديث إلا الدليل الواضح على إنزعاجهم وإحباطهم. في النهاية، هذه الحملة من بعض الجهات يمكن تصنيفها في نوعين: نوع يؤكد صوابية الموقف السوري، ونوع آخر مسلٍ بعد يوم طويل من العمل بانتظار حملات أخرى.